

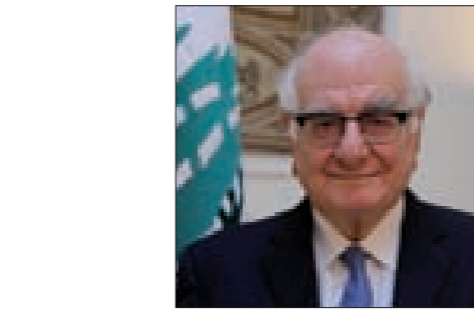
لا تقدم ملموساً في المفاوضات حول العسكريين وتردّي الوضع الأمني نتيجة تقاطع موضوعي في المصالح

التردد في قبول الهبة الإيرانية غباء سياسي والمليارات السعودية الغربية لتسليح الجيش تحت السيطرة «الإسرائيلية»

تنوعت المواضيع والمفاتيح التي تناولتها برامج الحوارات السياسية المحلية والفضائية والإذاعية وكالات الأنباء، وبقي الوضع الأمني، لا سيما الشق المتعلق بملف العسكريين المخطوفين، الأبرز نظراً إلى حساسية هذا الملف باعتباره ملفاً إنسانياً ومعدداً لما يتطلبه من تعاط خاص، مراعاة لمشاعر الأهالي من جهة، والحفاظ على هبة الدولة من جهة أخرى. وفي هذا السياق، أكد وزير الإعلام رمزي جريج أنّ التقاض في شأن هذا الملف «مستمر ولكن لا يوجد تقدم ملموس، إنما هناك بصيص أمل»، داعياً الإعلام «إلى التعاطي مع هذا الملف بالكثير من الدقة»، ومشيراً إلى وجود مندوب قطري في المفاوضات وغيره من المفاوضات.

أما التمديد للمجلس النيابي والطعن المقدم به من نواب تكتل التغيير والإصلاح، فكانت أيضاً مادة أساسية، إذ أشار النائب السابق سليم عون إلى أنه «إذا لم يتم القبول بالطعن المقدم ضد قانون التمديد، يصبح مجلس النواب قانونياً، كما كشفنا أنّ 82 في المئة من اللبنانيين من مختلف الطوائف ضد التمديد».

واستحوذت الهبة الإيرانية أيضاً على حيز مهم من السجال حولها، فاعتبر وزير الدفاع السابق اليرب منصور أنّ تردد جزء من السياسيين في قبول الهبة «غيباء سياسي وتبعية عمياء تؤذي الجيش، إن لم يكن تأمراً وتكملة لفساد الطبقة السياسية»، في حين أعرب وزير الشباب والرياضة



جبريل لولبي سي: لا تقدم ملموساً في ملف العسكريين المخطوفين

أكد وزير الإعلام رمزي جريج أنّ «لا تقدم ملموساً في ملف العسكريين المخطوفين، إنما هناك بصيص أمل والدولة تقوم بكل إمكانياتها من دون التخلي عن هبتها».

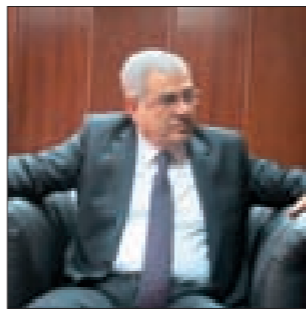
وإذ أعرب جريج عن حزنه لمرور ذكرى الاستقلال في ظل غياب رئيس للجمهورية، شدّد على «ضرورة أن تكون أولوية الأولويات انتخاب رئيس للجمهورية»، معتبراً أنّ الحوار هو المخرج الوحيد للوضع الراهن، خصوصاً بين تيار المستقبل وحزب الله. وفي شأن الطعن بالتصديق لمجلس النواب في المجلس الدستوري، قال: «إذا لم تتوفر 7 أصوات، أي الأكثرية في المجلس الدستوري، يعتبر القرار نافذاً بعد مرور 25 يوماً، ولا يمكن أن أتنبأ بقرار المجلس الدستوري، لكن الانقسام بين أعضاء المجلس في قراءتهم للوضع، ربما يؤدي إلى تعطيل النصاب». وطالب جريج «بإعادة النظر في تركيبة المجلس الدستوري، لا سيما أنه هو الذي يحمي الدستور وتتقاطع صلاحياته مع صلاحيات رئيس الجمهورية، لذا ينبغي إعطاء المجلس الدستوري الحق في تفسير الدستور وإحكامه بعد إجراء تعديلات على طريقة التعيين فيه».

أما في ما يخص التمديد للمجلس النيابي، قال جريج: «لم يكن سهلاً إجراء انتخابات في يوم واحد لأنه سيحتاج إلى استفتاء أمني واسع، وبالمناسبة إلى مدة التمديد فإن مدة سنتين وسبعة أشهر طويلة، وتقصيرها مسؤولية المجلس النيابي، هنا ربما يتدخل المجلس الدستوري ويرى أن مدة التمديد طويلة، فالمجلس الدستوري مسؤول عن الشرعية الدستورية وعليه تقع هذه المسؤولية». وتطرق جريج إلى ملف العسكريين المخطوفين، لافتاً إلى «أن مجلس الوزراء اتخذ قراراً بالمتابعة مع التكتف في مثل هذه المفاوضات»، وأضاف: «إن الرئيس سلام يهيمه التقدم في هذا الملف المعقد جداً لأن التعاطي ليس مع دولة».

وتابع: «التفاوض مستمر، ولكن لا يوجد تقدم ملموس، إنما هناك بصيص أمل»، داعياً الإعلام إلى «التعاطي مع هذا الملف بالكثير من الدقة»، ومشيراً إلى وجود مندوب قطري في المفاوضات وغيره من المفاوضات. كذلك أشار إلى تجاوب وسائل الإعلام مع دعوته لجهة عدم نشر الصور، ولكن حصل سوء تفاهم مع أهالي العسكريين الذين اعتبروا أنّ الدولة في مكان وهم في مكان».

حناوي لـ «إننا الإيرانية»: نظام الأسد باقٍ وحل الأزمة السورية سياسي

أعلن وزير الشباب والرياضة عبد المطلب حناوي، أنّ كل الأحزاب والقوى السياسية اللبنانية وحتى الشعب اللبناني، في انتظار نتائج المفاوضات الجارية بين إيران والمجموعة «أن تكون الهبة الإيرانية مميزة»، مشيراً إلى «أن المفاوضات النووية لها تأثير حتى على قرارات مجلس الوزراء اللبناني».



أبيرة منصور لـ «العهد»: التردد في قبول الهبة الإيرانية غيباء سياسي

اعتبر وزير الدفاع السابق ألبير منصور: أنّ تردد جزء من السياسيين في قبول الهبة الإيرانية والروسية غيباء سياسي، مؤكداً أنّ الاستفادة من عملية تسليح الجيش عبر المليارات السعودية والغربية لأنها تحت السيطرة «الإسرائيلية».

وأسف منصور لعدم وجود مظاهر احتفالية في عيد الاستقلال «كونه يمثل عبد الوطن والجيش»، مؤكداً أنّ الوضع الأمني تحت السيطرة، ما يعني أنّ لا داعي للتذرع بهذه التبريرات وإلغاء إحياء المناسبة. واعتبر منصور «أنّ هناك تهديد وجوديين كبيرين على لبنان، الأول يمكن في رغبة العدو الصهيوني بتفكيك الوطن على غرار ما يحصل في سورية والعراق، أما الآخر فهو عبر الحركات التكفيرية التي تكمل المشروع الصهيوني، مشدداً على «أهمية مواجهة خطر الهبة الإيرانية» على المنطقة». ورداً على سؤال حول دعم الجيش اللبناني، أشار منصور إلى «أنّ الجيش في حاجة إلى المساعدة»، معرباً عن استنكاره «لتردد جزء من السياسيين في قبول الهبتين الإيرانية والروسية». وقال: «إنّ هذا غيباء سياسي وتبعية عمياء تؤذي الجيش، وإن لم تكن تأمراً وتكملة لفساد الطبقة السياسية»، مضيفاً: «لاستفادة من عملية تسليح الجيش عبر المليارات السعودية والغربية لأنهم تحت السيطرة «الإسرائيلية»، ما يحول دون إعطاء الجيش أي سلاح يساهم في انتصاره أو صدوره في وجه الإرهاب التكفيري المتمم للمشروع الصهيوني».



جمعة لـ «روسيا اليوم»: تونس تجاوزت مرحلة الصدام بين المشروعين العلماني والإسلامي

أشار رئيس الوزراء التونسي مهدي جمعة إلى «أنّ تونس تجاوزت مرحلة الصدام بين المشروعين العلماني والإسلامي إلى مرحلة أكثر نضجاً».

وتفّ جمعة إلى «أنّ المرحلة المقبلة مبنية على أساس التحديات»، مشدداً على «أنّ الحكومة ائتمعت عن الخطاب السياسي المبني على خلفية أيديولوجية»، وأكد «أنّ الحكومة التونسية على آتم الاستعداد اللوجستي والأمني لإجراء عملية الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد، مضيفاً: «كانت لدينا تجربة ديمقراطية قبل فترة، عن طريق الانتخابات التشريعية التي أجريت بنجاح». وشدّد رئيس الوزراء التونسي على أنّ «ليست هناك أية مخاوف بالنسبة إلى المرحلة المقبلة»، مشيراً إلى «أنّ هناك دستوراً وهو الذي يحدد قوانين اللعبة». وفي الشأن الاقتصادي، أشار جمعة إلى «أنّ تونس تحتاج إلى سنتين لتحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي»، مؤكداً «ضرورة الاستمرار في النجح الحالي من الإصلاحات لتحقيق النمو».

أما في شأن العلاقة مع سورية، فأكد رئيس الوزراء التونسي: «أنّ العلاقات بين البلدين تمر الآن في مرحلة جيدة، بعد فترة الجمود في العلاقات الثنائية»، مشيراً إلى أنه «اقتتحت مقلية تعني بشؤون التونسيين في سورية».

من جهة أخرى، لفت جمعة إلى «أنّ الحكومة تقوم بتشديد الرقابة على كل من يشتبه بهم، ممن يريدون القتال في سورية أو العراق أو أي بلد آخر، وقد قامت بإلقاء القبض على ما لا يقل عن 1500 شخص تحت بند ملف مكافحة الإرهاب»، وذكر «أنّ العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية جيدة في كافة المجالات العلمية والاقتصادية»، لافتاً إلى «أنّ هناك تعاوناً كبيراً في المجال الأمني والذي يشمل تجهيز تونس ببعض المعدات والأسلحة العسكرية التي تحتاجها في مكافحة الإرهاب».



عبدالله بن زايد لـ «فوكس نيوز»: الوضع في ليبيا قد يحولها إلى قبيلة موقوتة ضخمة

أكد وزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد أنّ بلاده ماضية في محاربة تنظيم «داعش»، معتبراً أنّ هذا التنظيم المتشدد يحاول اختطاف الإسلام. وأوضح بن زايد أنّ أعضاء داعش لا يحاربون الديانات الأخرى فحسب، بل يحاربون الإسلام المعتدل، ويحاولون فرض تفسيراتهم الخاصة للإسلام، مشدداً على أنه «لا يمكننا التخلص من داعش إذا لم يتم التعامل مع الوضع المأسوي بطريقة صحيحة في سورية، الذي أدى إلى مقتل أكثر من 200 ألف سوري، وتشريد ما يقارب 10 ملايين». وفي شأن الأزمة الليبية وموقف واشنطن، رأى بن زايد: «أنّ على الدول التي تلخص من القذافي أنّ تقوم بدور أكبر فيما بعد لكنهم لم يفعلوا»، وأضاف: «على تلك الدول مسؤولية لوضع ليبيا على الطريق الصحيحة، ولا ننسى الدور المهم لليبيا كونها دولة مهمة في المنطقة لكن من الممكن أن تتحول إلى قبيلة موقوتة ضخمة».

وتطرق وزير الخارجية الإماراتي إلى الحوار حول برنامج طهران النووي، معرباً عن أمهله في «أن يكون الاتفاق النهائي شبيهاً لما لدينا في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث لا نخصب اليورانيوم ولا نعيد ماله، ولكن الواضح أنّ هذا أبعد ما يكون عما سيحدث».



الفرزلي لـ «أن بي أن»: لا حل لأزمات الدولة من دون قانون انتخاب

رأى النائب السابق لرئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي أنّ لبنان مباح ومستباح وأرضه متاحة، ومن لا يدخله يشعر بالخسارة. وقال: «إنّ لبنان مصاب بعطل بنوي، وهذا أمر يجب الاعتراف به، لأنّ الاعتراف يشكل حافزاً للبنانيين ليفكروا بطرق للخروج من هذا العطل». وأضاف: «هناك خلل في إنتاج السلطة والمؤسسات وخلل في مكونات المجتمع اللبناني، ونحن مع تعميم ثقافة تطبيق الدستور اللبناني، فهناك نصوص واضحة تخضعها وجعلوها وجهة نظر بالقوة من دون تطبيقها، ما يعني أنّ ليست هناك دولة».

وتابع الفرزلي: «إنّ الواقع اللبناني مؤلم جداً، والوضع يحتاج إلى معالجة جذرية ودية، معالجة تستفيد من رجال البلد الذي يستطيعون تقديم خدماتهم من أجل بناء الوطن». واعتبر أنّ ليس هناك شيء اسمه وحدة طبقية، بل يوجد لقاء مصالح، لذلك نجد أنّ البلد مصاب بعطل بنوي كبير، فنحن أمام مصالِح ديناصورية بامتياز، تريد أن تاكل المصالح السياسية وفق خطة منهجية واضحة والأسماء والخلفيات والأهداف، مع سابق إصرار وتصميم».

وأكد النائب السابق لرئيس مجلس النواب: «أنّ لا حل لأزمات الدولة والمؤسسات ولا ضمان للعيش المشترك، خارج إطار قانون انتخاب، والوضع الأمني هو نتيجة تقاطع موضوعي في المصالح، وهذا التقاطع أدى إلى خلق حد أدنى من الاستقرار في البلد». وقال: «الحرص على البلد يذهب إلى قانون انتخاب، واقتراح الرئيس بري يمثل الجانب الذكي في الخب».

وأضاف الفرزلي: «أنّ الدستور اللبناني من أهم الدساتير التي صدرت في العالم في تلك الفترة 1926، كما أنّ اتفاق الطائف نصّ على إلغاء الطائفية السياسية لأنها كانت ولا تزال المشكّلة، لكنّ الخب السياسية لم تعمل على هذا الأساس، وقانون الانتخاب الحالي يؤمن 40 نائباً من كتف الكيانات المذهبية الأخرى وهذا الأمر محفّف، وأرى أنهم سوف يعودون إلى اللقاء الأرفوذكسي».



سليم عون لـ «لبنان الحر»: إذا لم يقبل الطعن يصبح مجلس النواب قانونياً

أشار النائب السابق سليم عون إلى أنه «إذا لم يتم القبول بالطعن المقدم ضد قانون التمديد، يصبح مجلس النواب قانونياً»، كما كشف أنّ 82 في المئة من اللبنانيين من مختلف الطوائف ضد التمديد». وسأل: «من غير رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون يفتح الحلول في هذه المرحلة؟ فمن يريد القيام بالمبادرة يجب أن يعالج السبب وليس النتائج». ولفتح عون إلى «أنّ الكتاب وافقوا على التمديد في المرة الأولى لأنهم من الأكثرية التي تريد إبقاء سيطرتها على المجلس من أجل فرض ولاية جديد في الرئاسة»، مطالباً: «بإعادة الحق الذي يأخذه المستقبل والإشتراكي وهو انتخاب النواب المسيحيين لتحقيق التمثيل الصحيح». وأضاف: «عام 2005 طالبنا بتبجيل الانتخابات لإقرار قانون انتخاب جديد لو يتم القبول بذلك»، لافتاً إلى «أنّ التمثيل المسيحي يتم في الانتخابات النيابية والرئاسية».

وقال عون: «رئيس للشخص الذي يريد أن يصل إلى الرئاسة أن يملك حبيشة مسيحية شعبية، وقد اتفقت الاقتبال الأربعة على أن يكون واحد منهم رئيساً للجمهورية»، مشيراً إلى «أنّ رئيس حزب القوات سمير ججع حقق من وراء ترشحه إلى الرئاسة أهدافاً عدة منها عرقلة وصول العماد عون وإعطاء نفسه صفة المرشح الأوحد عند 14 آذار، وأراد عون من خلال مبادرته القول أنّ ضمانته وصول أحد من الأقوياء هي حصراً بالأقوياء، أي هو ومرشح 14 آذار سمير ججع».